

## دورة برلمانية لمناقشة القوانين الانتخابية في المغرب

الرباط - يتأهب البرلمان المغربي لعقد دورة استثنائية بهدف المصادقة على التعديلات التي سيتم إدخالها على القوانين الانتخابية التي تراوح مكانها منذ فترة، ما أثار انتقادات لأدعة من قبل العديد من الأحزاب للحكومة، لاسيما مع بدء العد التنازلي للاستحقاق المحلي والبرلماني المقبل.

ومن المتوقع أن يختتم البرلمان الأسبوع القادم دورته الحالية دون المصادقة على التعديلات التي أدخلت على القوانين المنظمة للعملية الانتخابية، وذلك بعد نهاية المشاورات بين وزارة الداخلية والأحزاب السياسية دون التوصل إلى اتفاق حول جميع النقاط التي طرحت للمناقشة خلال هذه المشاورات، والتي من بينها اللائحة الوطنية للشباب والقاسم الانتخابي وغيرها.

وكان مجلس المستشارين (الغرفة الثانية من البرلمان) قد أعلن في وقت سابق عن اتفاق حول السيناريوهات المتعلقة بشأن اختتام الدورة البرلمانية الحالية، حيث تم الاتفاق على اختتام الدورة في الـ 10 أو 11 من فبراير 2021.

وحسب ما ذكرته تقارير محلية، يبدو أن مجلس النواب (الغرفة الأولى من البرلمان) يتجه لنفس السيناريو من خلال اختتام الدورة الحالية يوم 9 أو 10 فبراير. وذكرت هذه التقارير أنه يُتوقع أن تتم الدعوة إلى عقد دورة برلمانية استثنائية منتصف شهر فبراير، سيكون جدول أعمالها المصادقة على التعديلات التي سيتم إدخالها على القوانين الانتخابية.

وفيما يُتوقع البرلمان أن تصادق الحكومة على المشاريع التي حصلت بشأنها توافقات مع الأحزاب السياسية على غرار اللائحة الوطنية للشباب، لا تزال مسألة القاسم الانتخابي تراوح مكانها وسط تجاذبات بشأنها.

ويرفض حزب العدالة والتنمية ذو المرجعية الإسلامية والذي يقود الائتلاف الحكومي تعديل القاسم الانتخابي، تحت زريعة أن هذا القاسم غير عادل ويفقد التمثيلية معناها، بينما يرى مراقبون أن الحزب يتشبث برفضه هذا من أجل عدم فقدان المزيد من المقاعد في الاستحقاقات المقبلة.

وتعالت مؤخرا الأصوات المنادية بضرورة البت في القوانين الانتخابية، وذلك بسبب التأخر في تحويلها إلى البرلمان من أجل مناقشتها والمصادقة عليها قبيل الاستحقاقات الانتخابية المقررة في أكتوبر المقبل.

ويرفض مؤخرا حزب الأصالة والمعاصرة المعارض تأخر الحكومة الذي وصفه بـ "تغير المفهوم" على المصادقة والإفراج عن جميع القوانين المرتبطة بالاستحقاقات الانتخابية القادمة، وعدم إحالتها حتى اليوم على انتظار البرلمان.

# البراغماتية تتحكم بمشاركة إخوان الجزائر في الاستحقاقات الانتخابية

## حركة حماس تنهياً لخوض غمار الانتخابات المبكرة



لا اعتراضات على المشاركة في الانتخابات

يحقق مبدأ التساوي وتكافؤ الفرص بين جميع الأحزاب.

وفيما أثنى على الاقتراح النسبي على القوانين المفتوحة المقترح في مشروع قانون الانتخابات، كونه ينهي حقبة بيع المقاعد وترتيب القوائم داخل الأحزاب، ويقطع الطريق على هيمنة المال السياسي، الذي شوّه برأيه "تركيبة المؤسسات المنتخبة في السابق"، لم يوضح موقف الحركة مما وصفته أحزاب إسلامية أخرى بـ "علمنة التشريع رغم الطابع المحافظ للمجتمع الجزائري"، في إشارة إلى شروط المناصفة.

ورغم تزايد حالة الاحتقان الاجتماعي والسياسي في البلاد خلال الأسابيع الأخيرة، نتيجة تدهور الأوضاع الحقوقية والاقتصادية، وعودة الاحتجاجات في بعض المناطق من البلاد، نخلت غالبية الطبقة الحزبية في سياق مع الزمن لترتيب أوراقها تحسبا لدخول الاستحقاق المبكر.

ثقيلة، ولم يجد منظروها إلا مشجب التزوير والتلاعب بالأصوات لتبريرها. وكشف مقري عن تقدم حركته باقتراحات حول مسودة مشروع القانون العضوي للانتخابات، خصوصا في ما يتعلق بالتزوير وتضخيم النتائج ومحاربة المال الفاسد، غير أنه لم يكشف للصحافيين عن مضمون تلك الاقتراحات. وطالب بـ "تسليط أغلظ العقوبات على المزورين، وعدم إسقاط التهمة بالتقادم، ورفع عدد المراقبين من 5 إلى 7 أمام المكاتب، والسماح بتدوين الملاحظات في محاضر الفرز".

كما أعرب عن عدم تخوف حماس، من عتبة الأربعة في المئة التي وضعتها مسودة القانون، وأبدى تفهمه لما أسماه بـ "انشغالات الأحزاب الأخرى"، في إشارة إلى الطبقة الحزبية الجديدة أو التي لم تشارك في استحقاقات انتخابية سابقة، التي طالبت بعدم تطبيق بند العتبة بائرجعي، على اعتبار أنه لا

ومع ذلك يبدو أن عبد الرزاق مقري، الذي أعلن عن توجيه حركته لوثيقة الإثراء الخاصة بها إلى مصالح رئاسة الجمهورية، غير مطمئن تماما لآليات وإمكانيات التزوير التي لا زالت قائمة، بحسب التصريح الذي أدلى به لوسائل الإعلام في ندوته الصحافية. ودعا مقري السلطة إلى "ضرورة التحلي بالإرادة السياسية في محاربة التزوير وحماية الانتخابات لتعزيز الثقة بين الحاكم والمحكوم، وأن تنظيم انتخابات حرة ونزيهة، لن يتحقق إلا بوجود إرادة سياسية حقيقية لدى النظام وليس بالقوانين المكتوبة".

ولا يزال الإسلاميون في الجزائر، يحتفظون بالذكى المؤلمة لنتائج الانتخابات المنظمة في 2017، والتي أبانت عن تراجع رهيب لوعائهم الانتخابي، في سابقة هي الأولى من نوعها في تاريخ الإسلام السياسي، حيث منيت أغلبية الأحزاب الإسلامية بهزيمة

في مساره السياسي، حيث لم يحدث أن قاطعوا أيا من الاستحقاقات الانتخابية، رغم الانتقادات التي يوجهونها لها في نهاية المطاف. ومنذ نشأتها في مطلع تسعينات القرن الماضي، دأبت حماس التي تكيفت مع كل التحولات التي أدرجت على المنظومة الحزبية في البلاد، على المشاركة في مختلف الاستحقاقات، بدعوى أن المشاركة هي التي تسمح بإحداث التغيير من الداخل ومن ممارسة دور الرقابة على المؤسسات التنفيذية. وحتى ما سحب منها السباسب،

رئيسيات مطلع الألفية، لما رفض ملف ترشيح مؤسسها محفوظ نحناح في الاستحقاق الرئاسي، عمدت في النهاية إلى دعم مرشح السلطة آنذاك الرئيس الأسبق عبدالعزيز بوتفليقة، رغم أن السياق تضمن إخوانيا آخر وهو عبد الله جاب الله، قبل أن تجذ حادثة انسحاب المرشحين الستة عشية رئاسيات 1999.

خرجت حركة مجتمع السلم (حمس)، أكبر الأحزاب الإخوانية في الجزائر عن صمتها، حيث أعلنت أنها ستشارك في الانتخابات المبكرة ما يعكس وفقا لمراقبين، حفاظ التيار الإخواني على انخراطه في أجنحة السلطة والمناقشة، في تلميح لقرتها على تعبئة قواعدها النسوية عكس الأحزاب الأخرى التي أبدت تخوفها من المسألة.

وذكر رئيس حركة مجتمع السلم عبد الرزاق مقري، في ندوة صحافية عقدها بالعاصمة، أن "هذا الشرط لا يخيف حماس، وأن المناصفة لا تخيفنا لأن للمرأة حضورا قويا في الحركة ومنذ بداياتها في تسعينات القرن الماضي، والمرأة كانت جزءا من سيرة نبينا الكريم، ولا ننتظر القوانين حتى نُنصفها".

طاهر بلدي

الجزائر - أبدت أكبر الأحزاب الإخوانية في الجزائر استعدادها للتكيف مع شرط المناصفة بين الجنسين في لوائح الترشيح، المنصوص عليه في مسودة قانون الانتخابات الجديد، المعروض على الطبقة السياسية من أجل الإثراء والمناقشة، في تلميح لقرتها على تعبئة قواعدها النسوية عكس الأحزاب الأخرى التي أبدت تخوفها من المسألة.

وذكر رئيس حركة مجتمع السلم عبد الرزاق مقري، في ندوة صحافية عقدها بالعاصمة، أن "هذا الشرط لا يخيف حماس، وأن المناصفة لا تخيفنا لأن للمرأة حضورا قويا في الحركة ومنذ بداياتها في تسعينات القرن الماضي، والمرأة كانت جزءا من سيرة نبينا الكريم، ولا ننتظر القوانين حتى نُنصفها".

كما لم يبدو أي تخوف من شرط تخصيص القانون الجديد ثلث لوائح الترشيح، لفائدة الشباب الأقل من 35 عاما، واستند في ذلك إلى أن "المكاتب الولائية لحركة حماس يقودها شباب، والشباب هم الوعاء الانتخابي لحمس".

**حركة حماس متحمسة  
للانتخابات المبكرة، لتؤكد  
مبدأ المشاركة الذي  
يعتمده الإخوان الذين لم  
يقاطعوا أي استحقاق**

ويبدو أن حركة حماس، متحمسة لدخول غمار الانتخابات المبكرة المنتظرة قبل نهاية السداسي الجاري، لتؤكد بذلك مبدأ "المشاركة" الذي يعتمده الإخوان

# نذر أزمة بين اتحاد الشغل والحكومة بسبب المؤسسات العمومية في تونس

يتضمن خطوة إصلاح هذه المؤسسات. كما حذر صندوق النقد الدولي من أن العجز المالي لتونس سيقادق إلى أكثر من 10 في المئة من الناتج المحلي الإجمالي إذا لم تسير الحكومة على مخصصات الدعم والأجور العامة، وذلك في ظل الاحتجاجات المستمرة في البلاد المطالبة بالشغل والتنمية منذ عشرة أيام في أرجاء البلاد.

ويعدو إلى الصراع معه

سامي الطاهري

المشيشي يخلق المشاكل مع الاتحاد، ويدعو إلى الصراع معه

وقال الطوبوبي في حوار مع وكالة رويترز "نعي جيدا أننا نحتاج إصلاحات ولكن إصلاحات تحترم السيادة الوطنية ودون شروط. لكل بلد خصوصيته ولا يمكن مثلا أن تطبق السياسة التي جرت في اليونان أو في مصر في تونس".

مضيفا أنه "على صندوق النقد والمقرضين أن يتفهموا خصوصية الوضع الاجتماعي الهش في تونس، في البلد الذي يُعتبر استثناء في المنطقة".

وأضاف الطوبوبي الذي تكابد منظمته من أجل تقريب وجهات النظر بين السياسيين الذين يتصارعون حول الصلاحيات في بلاده، أن الاتحاد يريد أن يتفاوض مع حكومة قوية للاتفاق حول الإصلاحات الاقتصادية، لافتا إلى أنه مستعد لدراسة كل المؤسسات العمومية حالة بحالة.

يكون المرفق العمومي في خدمة المواطن بدعوه ومرافقته وأن يكون أداة للتيسير لا للتعسير، وللتسريع لا للتعطيل". وأضاف المشيشي أنه لا وجود لخطوط حمراء في هذا المجال على حد تعبيره. مؤكدا أنه سيتم إنشاء وكالة وطنية للإشراف على عملية إصلاح المؤسسات العمومية.

ولكن هذه العملية قد تواجه معارضة شرسة من الاتحاد بالرغم من الإشارات التي بعثت بها المركزية النقابية عن تأييدها لإصلاح المؤسسات العمومية.

وقال الطاهري إن الاتحاد يدعم جهود الإصلاح لكنه يرفض بشكل قطعي التفويت فيها، قائلا "نعم ثمة خطوط حمراء.. و70 ألف خط أحمر أمام بيع المؤسسات العمومية".

وذكر المتحدث باسم الاتحاد والأمين العام المساعد أن اتحاد الشغل كان له اتفاق مع المؤسسات العمومية بمراجعة الهيكلية والحوكمة والتسيير والإدارة ومصادر التمويل وتسوية وضعية الديون والإصلاحات الاجتماعية، غير أنه "يبدو أن كل رئيس حكومة جديد يريد نفس الاتفاقات السابقة ويبدأ التاريخ من حقيقته متناسيا الطرف الاجتماعي".

وكان الأمين العام لاتحاد الشغل، نور الدين الطوبوبي، قد دعا الأسبوع الماضي المانحين الدوليين إلى تفهم الوضع الهش في بلاده وذلك في أعقاب توصيات من صندوق النقد الدولي لتونس بالقيام بإصلاحات في المؤسسات العمومية، وهي المرة الأولى التي تنطرق فيها توصيات الصندوق لهذا الملف، حيث قدم مقترحا

كلمته في الجلسة التي منح فيها البرلمان الثقة لفرقة الحكومي الجديد. وقال المشيشي إن "المرحلة المقبلة تتطلب أكثر من أي وقت مضى الانطلاق في مسار الإصلاحات في القطاع العمومي والمنشآت العمومية، موضحا أن "الهدف من الإصلاح هو أولا وقبل كل شيء تطوير جودة الخدمات العمومية، إذ ينبغي أن

وشدد الطاهري على أن الاتحاد متمسك بالدفاع عن المؤسسات العمومية باعتبارها ملكا للشعب، معتبرا أن هذه المؤسسات تشكو العديد من المشاكل.

وكان المشيشي قد أثار مسألة إصلاح المؤسسات العمومية، التي يضغط المانحون الدوليون بدورهم من أجل الدفع نحو هذه الخطوة أو التفويت فيها، خلال

وأكد الطاهري أن "الاتحاد لا يفهم غير ذلك من هذا التصريح الذي كززه الجمعة مدير ديوان رئيس الحكومة المعز لدين الله مقدم على إحدى القنوات الخاصة، بطريقة وصفها بالريديئة والتي لا يمكن أن تكون إلا استفزازا واضحا ودعوة للصراع مع الاتحاد العام التونسي للشغل".

ووصد السبب الأمين العام المساعد والناطق باسم الاتحاد، سامي الطاهري، مع المشيشي متهمًا إياه بـ "اختلاق المشاكل" مع المركزية النقابية. وذلك في وقت تحدد فيه الأزمة السياسية في تونس ما يثير تساؤلات عما إذا كان الاتحاد سيصطف مع الرئيس، قيس سعيد، ضد المشيشي الذي أجرى تعديلا وزاريا على حكومته أدخل البلاد في أزمة دستورية.

والتطوري، في تصريح لإذاعة موزاييك المحلية والخاصة أكد أن الاتحاد قرأ تصريح رئيس الحكومة هشام المشيشي في كلمته مؤخرا التي قال فيها "لا خطوط حمراء أمام إصلاح المؤسسات"، على أنها "استفزاز واختلاق للمشاكل ودعوة إلى فتح صراع مع الاتحاد"، وفق تعبيره.

وقال الطاهري إن "تصريح رئيس الحكومة جاء فيه سياق تصد، ونحن جاهزون لهذا التحدي"، داعيا إلى أن يكون بين الاتحاد والحكومة وضوحا في الرؤية من الآن بعيدا عن "المواربة" و"التغطية".



يعد احترازا منظمته النقابية على خيارات الحكومة